

Distr.: General
20 January 2011

Arabic
Original: English

مجلس إدارة
برنامج الأمم
المتحدة للبيئة



الدورة السادسة والعشرون لمجلس الإدارة/

المنتدى البيئي الوزاري العالمي

نيروبي، ٢١ - ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١

البندان ٤ (أ) و ٥ من جدول الأعمال المؤقت*

قضايا السياسات العامة: حالة البيئة

متابعة نتائج مؤتمرات قمة الأمم المتحدة والاجتماعات الحكومية

الدولية الرئيسية وتنفيذها، بما في ذلك مقررات مجلس الإدارة

أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

تقرير المدير التنفيذي

إضافة

نتائج اجتماع ما بين الدورات الرفيع المستوى للجنة التنمية المستدامة بشأن إطار عشري
للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، المعقود في بنما في ١٣ و ١٤ كانون
الثاني/يناير ٢٠١١

تقرير المدير التنفيذي

الموجز

يكمّل هذا التقرير المعلومات الواردة في الوثيقة UNEP/GC.26/7، ويبين نتائج اجتماع رفيع
المستوى لما بين الدورات للجنة التنمية المستدامة بشأن إطار عشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك
والإنتاج المستدامة، عقد في بنما في ١٣ و ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

١ - عقد في بنما في ١٣ و ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ اجتماع رفيع المستوى لما بين الدورات للجنة التنمية المستدامة بشأن إطار عشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. واستضافت الاجتماع حكومة بنما، وتشاركت في تنظيمه إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (برنامج البيئة). وكان هدف الاجتماع تيسير إجراء مناقشة صريحة وغير رسمية وواسعة النطاق من جانب الدول الأعضاء وغيرهم من أصحاب المصلحة لما تود أن يتضمنه إطار عشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، من المقرر أن تتفاوض عليه لجنة التنمية المستدامة في دورتها التاسعة عشرة. وقد نُظمت المناقشة حول غايات وأهداف الإطار العشري للبرامج، والوظائف المقصود أن يؤديها، والعناصر المحتملة لترتيباته المؤسسية، وتحديد المجالات والمعايير البرنامجية الرئيسية، والمبادئ التوجيهية التي ستتبع لبناء البرامج.

أولاً - الأهداف والرؤية والغايات ومستوى الطموح في الإطار العشري للبرامج

٢ - اتفق المشاركون عموماً على وجود حاجة إلى إطار عشري طموح وعملي للبرامج يسهم بطريقة ذات مغزى في تحقيق أنماط مستدامة من الاستهلاك والإنتاج في جميع البلدان، وينبغي أن تقره لجنة التنمية المستدامة في دورتها التاسعة عشرة. وسلموا بأهمية وجود رؤية مشتركة يمكن أن تبني على خطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

٣ - وسلط المشاركون الضوء على الحاجة إلى أهداف طموحة، واقترح عدد منهم تكيف الأهداف العامة لتصبح أهدافاً إقليمية. وأعرب عدد منهم عن دعمه لاتباع نهج مختلف إزاء تحديد الأهداف والغايات، استناداً إلى تجارب البلدان وقدراتها. ورأى القليل منهم أن الإطار العشري للبرامج يمثل خطوة أولى على طريق طويل قد ينطوي على إبرام اتفاقات طموحة في المستقبل، وعلى سبيل المثال وضع إطار ملزم قانوناً.

٤ - وتقبل المشاركون عموماً أن الإطار العشري للبرامج ينبغي أن ينص على الالتزام بأهداف ورؤية عالميين مشتركين؛ وتبادل المعارف والربط الشبكي؛ وأطر تمكينية وتخطيط استراتيجي واستثمار؛ وتعاون تقني؛ وتضافر؛ وتوعية وتعليم؛ وتعبئة للمجتمع المدني.

٥ - وشدد العديد من المشاركين على أهمية إشراك جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين وتعميم أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في مجالات السياسات الأخرى وأعمال وزارات أخرى غير وزارات البيئة. وسلم ممثلو البلدان النامية بالدعم المقدم إلى بلدانهم بالفعل من برنامج البيئة في السعي إلى القيام بذلك.

٦ - وشدد المشاركون على الحاجة إلى تأمين التزام سياسي رفيع المستوى، لأن هذا الالتزام يعتبر جزءاً مهماً وإيجابياً من عملية النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية وعملية الأهداف الإنمائية للألفية

ثانياً - الهيكل المؤسسي

٧ - وأعرب العديد من المشاركين عن دعمهم لإقامة هيكل تنظيمي فعال من أجل الاستعراض المنتظم للإطار العشري للبرامج وتسهيل تبادل المعلومات التقنية والتنسيق، مع البناء على الهياكل القائمة على الصعيدين الإقليمي والوطني، وتعزيز التعاون بين الوكالات، وإشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين.

وأعرب العديد من المشاركين عن تفضيلهم للاعتماد على المؤسسات القائمة لتنفيذ الإطار العشري للبرامج على المستويين الإقليمي والوطني، مع ضمان قدر أكبر من الاتساق والتنسيق بينهما. واتفق عدة مشاركون على أنه قد يكون مفيداً في تحقيق هذا الهدف وجود مؤسسة تنسيقية رائدة.

٨ - ولدى دراسة نوع الهيكل المؤسسي الذي سيكون أكثر ملائمة وفعالية للإطار العشري للبرامج، ناقش المشاركون الدروس الممكنة والعناصر التي يمكن استخلاصها من النماذج القائمة، استناداً إلى تحليل النماذج الحالية الستة الذي يضطلع به برنامج البيئة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.^(١) وأيد عدد من المشاركين إقامة بنية مشابة لنموذج النهج الاستراتيجي، حيث تلتزم البلدان رسمياً بتنفيذه في شكل إعلان واستراتيجية عالمية للسياسات وخطة عمل (تتخذ شكل برامج في حالة الإطار العشري للبرامج). واعترف المشاركون أيضاً، بصفة عامة، بالحاجة إلى البناء على إنجازات عملية مراكش، التي استشهد بها كمثال جيد للطريقة التي يمكن أن يتم بها إدراج الاحتياجات الإقليمية والوطنية وتحديد الثغرات في التنفيذ.

٩ - وأعرب عدد من المشاركين عن دعمهم لإنشاء أمانة مخصصة للإطار العشري للبرامج، واقترح العديد منهم أن تستضاف هذه الأمانة داخل وكالة رائدة واحدة، استناداً إلى مزيته النسبية المثبتة، بغية تعزيز الكفاءة والمساءلة. وذكر عدد منهم في أفرقة العمل الفرعية أن برنامج البيئة يمكن أن يؤدي هذا الدور. وشدد المشاركون على ضرورة أن تنسق الوكالة الرائدة مع جميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، كما شددوا على فكرة أن الوكالات الأخرى يمكن أن تتولى قيادة برامج منفردة في مجالات اختصاصها. ورأى بعض المشاركين أن هناك حاجة لآلية إضافية للتنسيق بين الوكالات. وأشار عدة مشاركون آخرين إلى إمكانية أن يتولى توجيه الأمانة هيكل إداري عالمي، وعلى سبيل المثال منتدى عالمي يضم الدول الأعضاء.

١٠ - وأشار المشاركون إلى وجود حاجة إلى واجهة ذات مصداقية للسياسات العلمية، وشدد عدد منهم على الدور الهام الذي يمكن أن يقوم به في هذا الصدد الفريق الدولي للإدارة المستدامة للموارد. واقترح المشاركون في أحد الأفرقة العاملة الفرعية إقامة مصدر موثوق به للمعلومات، على غرار الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، للاستئارة به في اتخاذ القرارات.

١١ - واتفق المشاركون على أن مختلف الهياكل والترتيبات يمكن أن تسهل تبادل المعارف على مختلف المستويات. وعلى الصعيد الإقليمي، يمكن أن تكون مراكز الأبحاث ومراكز المعرفة ذات قيمة. ويمكن أن يتم تبادل المعارف على المستوى الوطني من خلال شبكات وطنية ومن خلال فرق عمل أو أفرقة عاملة وزارية. واتفق المشاركون عموماً على أن جهات التنسيق الوطنية والإقليمية ينبغي أن تستخدم، من خلال نظام رسمي مثل الذي تأسس في إطار النهج الاستراتيجي، كجسور بين المستويات المختلفة، ويمكن أن تشارك فيها الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرون.

١٢ - وسلط المشاركون الضوء على الحاجة إلى رصد التقدم المحرز. وأشاروا إلى أن أي نظام للرصد في ظل الإطار العشري للبرامج ينبغي أن لا ينطبق على الإجراءات الإقليمية والوطنية وحدها بل على

(١) ورقة المعلومات الأساسية رقم ١، التي يمكن الاطلاع عليها في عنوان الإنترنت

.www.un.org/esa/dsd/csd/csd_pdfs/csd-19/Review-of-Models_BGpaperFinal_31_12_10clean.pdf

الدعم الدولي أيضاً، وينبغي أن يتكيف مع مستوى تنمية البلد، بحيث يتسنى تعزيز آليات الرصد الوطنية حيثما تدعو إليها الحاجة.

١٣ - في حين أشار العديد من المشاركين إلى الحاجة إلى إعادة تخصيص الأموال بغية توجيه الموارد إلى الأنشطة المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في ظل الإطار العشري للبرامج، أعرب عدد منهم عن التأيد لإنشاء صندوق استثماري لأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، على غرار برنامج البداية السريعة التابع للنهج الاستراتيجي، يمكن أن يساعد على تركيز الدعم المقدم من المانحين بطريقة أكثر قابلية للتنبؤ وأكثر شفافية. وشدد بعض المشاركين على الحاجة إلى البحث عن مصادر جديدة ومبتكرة لتمويل أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مقترحين بذل الجهود للاستفادة من مصادر تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ ولحشد الأموال من القطاع الخاص. وأيد العديد من المشاركين زيادة إدماج تمويل أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في التمويل الثنائي والمتعدد الأطراف، بما في ذلك التمويل المقدم من مؤسسات التمويل الدولية ومصارف التنمية الإقليمية.

ثالثاً - البرامج المحتملة في ظل الإطار العشري للبرامج

١٤ - خلال مناقشة البرامج المحتملة في ظل الإطار العشري للبرامج، اتفق المشاركون على المعايير المحددة في ورقة المعلومات الأساسية رقم ٢، التي أعدها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج البيئة لمناقشتها في الاجتماع.^(٢) ورأى المشاركون أن البرامج يمكن أن تعزز كفاءة استخدام الموارد، وكفاءة استخدام المواد والفصل بينها، وأن تعالج المراحل المتعددة من دورة الحياة؛ وأن تحقق تقدماً بشأن دعامة واحدة على الأقل من دعائم التنمية المستدامة (حماية البيئة) دون تراجع في الدعامين الآخرين (أي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية)، ويفضل أن تعزز التكامل بين الدعائم الثلاث كلها.

١٥ - ويمكن أن تغتنم البرامج أيضاً الفرص المربحة لكل الأطراف، وأن تضيف إلى الخيارات المستدامة المتاحة للمنتجين والمستهلكين، وأن تزيد معقولة تكاليف الخيارات المستدامة، وأن تجعل الحصول على المعلومات عن الخيارات المستدامة ميسراً وفهمها سهلاً، وأن توفر قاعدة صلبة من المعارف العلمية والمتعلقة بالسياسات، وأن توفر حوافز للابتكار التكنولوجي والاجتماعي ومسؤولية المنتجين والمستهلكين. واقترح المشاركون أيضاً، في جملة أمور، أن تعزز البرامج الموارد المتاحة من مصادر مختلفة، وأن تضمن الشفافية، وأن توفر الحوافز، وأن تكون لها قاعدة علمية متينة، وأن تجتنب الحمائية الخضراء. وأشار أيضاً إلى أن هذه المعايير يجب أن تكون طوعية، وأن البرامج المنفردة ينبغي أن تشمل على آليات للرصد والتقييم.

١٦ - ومن حيث مجالات تركيز مواضيع البرامج في ظل الإطار العشري للبرامج، اتفق العديد من المشاركين على أنها يمكن أن تأخذ بنهج دورة الحياة، ولكن لا يمكن ولا ينبغي أن يتناول كل برنامج جميع مراحل دورة الحياة. وشدد عدد من المشاركين على أن الأعمال التي اضطلعت بها فرق عمل عملية مراکش من شأنها أن تشكل أساساً جيداً لوضع البرامج.

(٢) ورقة المعلومات الأساسية رقم ٢، التي يمكن الاطلاع عليها في عنوان الإنترنت

www.un.org/esa/dsd/csd/csd_pdfs/csd-19/Background-PaperDocumentPanama2_Programmes.pdf

١٧ - وقال المشاركون أيضاً إن البرامج ينبغي أن تكون مرنة وقابلة للتكيف مع السياقات الإقليمية والوطنية. وينبغي أن يتسم الإطار العشري للبرامج أيضاً بالمرونة الكافية لاستيعاب البرامج الجديدة.

رابعاً - الطريق إلى الأمام

١٨ - سلط عدد من المشاركين الضوء على الحاجة إلى مواصلة بحث علاقة الإطار العشري للبرامج ووظائفه ذات الصلة بالعمليات والمفاوضات الدولية الأخرى، مثل العمليات والمفاوضات الجارية إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومنظمة التجارة العالمية واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بغية تفادي الازدواجية والتضارب وبغية تحسين التأزر إلى الحد الأمثل، عند الإمكان.

١٩ - وفي الختام، طلبت لجنة التنمية المستدامة، من خلال رئيسها، إلى برنامج البيئة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، أن يعملوا معاً لوضع وثيقة معلومات أساسية من أجل زيادة بلورة الإطار العشري للبرامج حيثما يكون هناك شعور بالتقارب، لكي يُنظر فيها كأساس للمناقشة في الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي للجنة (٢٨ شباط/فبراير - ٤ آذار/مارس ٢٠١١)، ولتيسير وضع مشروع نص تفاوضي للجنة في دورتها التاسعة عشرة (٢-١٣ أيار/مايو ٢٠١١). وطلب العديد من المشاركين أيضاً من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والبرنامج الإنمائي وضع مشروع أول للإطار العشري للبرامج.

٢٠ - وأشار الرئيس إلى ضرورة إطلاع الوفود التي توجد مقارها في نيويورك، قبل نحو أسبوعين أو ثلاثة من الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي، على نتائج اجتماع ما بين الدورات المعقود في بنما، وبصفة منتظمة بعد ذلك، لأن ذلك سيسهم في نجاح الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة. ويمكن استخدام موجز الرئيس كأساس لإجراء مشاورات إقليمية بهدف بناء توافق في الآراء، على تلك المستويات، على العناصر الرئيسية للإطار العشري للبرامج، قبل الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي.